

تقرير

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

حول

تنفيذ برنامج العمل العشري المقدم إلى

الاجتماع التاسع والعشرين للجنة متابعة الكومسيك

أنقرة، الجمهورية التركية

14-15 مايو 2013

الفهرست

رقم الصفحة	المحتويات	
1	تقديم	أولاً
2	التعاون في ميدان التجارة	ثانياً
7	الزراعة، الأمن الغذائي والتنمية الريفية	ثالثاً
11	التعاون في قطاع النقل والمواصلات	رابعاً
12	تنمية قطاع السياحة	خامساً
14	التعاون في القطاعين المالي والإحصائي	سادساً
15	دور القطاع الخاص	سابعاً
17	البرامج الإنمائية الخاصة لمنظمة التعاون الإسلامي	ثامناً
18	التعاون مع المنظمات الإقليمية	تاسعاً
19	التوصيات	عاشراً
23	الملاحق	-

أولاً: تقديم

1- ما فتئت الأمانة العامة تتابع وتنسق مختلف عمليات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بمؤسسات المنظمة التي تزاول نشاطاتها في ميدان التعاون الاقتصادي، وذلك وفقاً لقرارات واتفاقيات ومقررات المنظمة ذات الصلة. ويتناول هذا التقرير مختلف النتائج التي تمخضت عنها هذه الجهود التنسيقية، ومن ضمنها سلسلة المساعي التي قامت بها الأمانة العامة لدى السلطات المختصة في الدول الأعضاء في المنظمة، وكذا الشركاء الدوليين، وذلك من أجل تنفيذ برامج المنظمة ومشاريعها، استناداً إلى مختلف الردود التي تتلقاها في هذا الشأن.

2- وتشمل النشاطات الرئيسية التي يتناولها هذا التقرير مختلف المبادرات التي قام بها الأمين العام من أجل الحصول على وثائق الامتيازات ذات الصلة اللازمة لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي السياق ذاته، ساهمت جهود ضمان مشاركة الكتل الاقتصادية الإقليمية بفعالية في آلية تسهيل التجارة الإسلامية البينية، في ربط الصلة مع منظمات إقليمية، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والبلدان النامية الثمانية، وغيرها، وبالإضافة إلى اجتماع المجموعات الإقليمية خلال السنة التي يناولها هذا التقرير، انصب الاهتمام، في المقام الأول كذلك، على إنشاء نظام الشباك الموحد بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من أجل تسريع وتيرة التجارة الإسلامية البينية من خلال وضع آليات لإلغاء التعريفات الجمركية وأخرى إدارية.

3- وخلال السنة التي يتناولها هذا التقرير، اتسمت التداخلات المتعلقة بصناديق تمويل التجارة وتخفيف وطأة الفقر وبرامجها بالمتانة، حيث اعتبرت، تقريباً كل المشاريع الإنمائية التي يستهدفها التمويل ملائمة وناجعة. وقد شق البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا طريقه بكل قوة، اعتباراً من عام 2012، ويجري إعداد برنامج جديد بديل، في وقت ينصب فيه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية على تنفيذ مشاريع جديدة في القطاع الفرعي المتعلق بالإسكان. كما يجري إعداد إطار تنفيذي جديد للبحوث والتطوير يتعلق بخطة عمل القطن لمنظمة التعاون الإسلامي. كما أن إعادة ترتيب المشروع الإقليمي لغرب إفريقيا حول تنمية

السياحة المستدامة قد برزت في إطار التعاون الحالي مع الشركاء الدوليين لمنظمة التعاون الإسلامي.

4- أما في القطاع الزراعي، فقد واصلت الدول الأعضاء مباحثاتها بشأن الوثيقة الإطارية للسياسات التي أعدتها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك). في حين، يلاحظ أن المشاريع المتعلقة ببناء القدرات لدى العاملين في مجال الإرشاد الزراعي توجد قيد التنفيذ وأحرزت تقدماً ملحوظاً في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك يلاحظ أيضاً أن النشاطات الرامية إلى تعزيز القطاع الخاص قد شهدت جدولة لاجتماع للجهات المعنية لإعداد الطرق والكيفيات لإنشاء منبر للتعاون بين شركات تصنيع المنتجات الزراعية في الدول الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي. بينما يجري تكثيف الاتصالات من أجل ضمان الاستجابة الملائمة من القطاع الخاص للاقتراح الداعي إلى إحداث قاعدة بيانات للمستثمرين الملائكيين، وكذا إنشاء شبكة للحاضنات التكنولوجية والتجارية، هذا فضلاً عن النشاطات المتعلقة بتنمية التجارة التي تزاولها في هذا المجال المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

5- وقد خلص التقرير، عند تقييم مستوى النجاح المحرز في عملية تنفيذ مختلف المشاريع، إلى أن التدخلات التي تمت من خلال تمويل المشاريع قد تطورت بشكل لافت، في وقت تشهد فيه برامج بناء القدرات تطوراً متنامياً. كما يقتضي الأمر تعزيز عملية بناء القدرات في مجال تصميم المشاريع بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذا تضافر الجهود لعقد مندييات للاستثمار، وذلك من أجل الانتقال بغالبية هذه المشاريع من مرحلة الإعداد الحالية إلى مرحلة التنفيذ.

ثانياً: التعاون في المجال التجاري

6- استمر حضور مسألة تنفيذ إستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع التجارة الإسلامية البينية في برنامج عمل المنظمة بقوة. ففضلاً عن الأنشطة الجارية الخاصة بتعزيز التجارة وتمويلها وائتمان الصادرات، بذلت مؤسسات المنظمة العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري جهوداً جبارة لتنويع برامجها واعتماد وتشجيع آليات ومبادرات جديدة لزيادة تسهيل المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء. ويشمل هذا الأمر تركيزاً متجدداً على اقتراح

البرامج والمبادرات الرامية إلى إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وكذا النشاطات الحالية التي تهدف إلى موامة الإجراءات الجمركية.

7- فضلا عن النشاطات التقليدية التالية للأمانة العامة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء) والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، عقد اجتماع للتنسيق والتقييم جمع مؤسسات المنظمة حول تنفيذ مختلف الأنشطة في مجال تشجيع التجارة الإسلامية البينية. وعقد الاجتماع الخامس للفريق الاستشاري المعني بتعزيز التجارة الإسلامية البينية في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 27 و 28 فبراير 2013. واستعرض ممثلون عن عشر دول أعضاء وعن مؤسسات المنظمة العاملة في مجال التعاون الاقتصادي وعن عدد من الشركاء الدوليين المشاركين في الاجتماع تطبيق البرنامج التنفيذي لخطة الطريق من أجل بلوغ الأهداف الخاصة بالتجارة الإسلامية البينية. وركزت المناقشات والعروض كذلك على تطوير طرائق لتقييم البرنامج التنفيذي والطريق نحو المستقبل.

8- شدد الاجتماع على الدور الهام الذي تضطلع به الدول الأعضاء في دعم تطبيق البرنامج التنفيذي من خلال مشاركتها في الأنشطة المحددة للبرنامج وأوصى ب: (1) دعوة كبرى الدول الأعضاء في التجارة لبينية بما فيها بلدان المنظمة الأقل نمواً إلى المشاركة في اجتماعات الفريق الاستشاري للمساهمة في مختلف برامج وأنشطة البرنامج التنفيذي، و (2) دعوة الدول الأعضاء إلى وضع خطة لدعم تمويل التجارة، و (3) تشجيع تنفيذ مبادرة مساعدة التجارة (AFT) و (4) عقد مؤتمر لشبكة أجهزة منظمة التعاون الإسلامي المعنية بتشجيع التجارة بهدف تعزيز دورها في تطبيق البرنامج التنفيذي و (5) تدارس ووضع إطار للرصد والتقييم للبرنامج التنفيذي.

أ- نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي

9- استمر موضوع الجهود الرامية إلى ضمان تنفيذ الدول الأعضاء للصكوك متعددة الأطراف الخاصة بنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في الحضور بقوة في أنشطة المنظمة. ووفقاً لمسعى مناشدة وزراء الدول الأعضاء لاستكمال عملية المشاركة في النظام، وجه الأمين العام خطابات خاصة لوزراء كل من البحرين والكامرون وجيبوتي

وغينيا بيساو وإيران والكويت والمالديف وموريتانيا والمغرب ونيجيريا على التوالي في يناير 2013.

10- ومنذ الدورة الثامنة والعشرين للكمسيك التي عقدت من 8 إلى 11 أكتوبر 2012، وقعت كل من السودان وكوت ديفوار والنيجر اتفاقيات خطة التعريف التفضيلية وقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية، فيما وقعت موريتانيا وبنين اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية الثلاث. كما توصلت الأمانة العامة بوثائق تصديق غامبيا على خطة البريتاس وتصديق جيبوتي على الاتفاقية الإطارية. وتوجد رفقة هذا التقرير وثيقة تبين وضع توقيع وتصديق الاتفاقيات الاقتصادية للمنظمة إلى حدود 31 مارس 2013.

11- وفي هذا السياق، يُطلب من الدول الأعضاء التي لم تنته بعد من عملية توقيع نظام الأفضليات التجارية ولم تصادق عليه بعد أو لم تحول بعد قوائمها وفقاً لقرارات الكومسيك، أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. ويشمل هذا تقديم حصص تخفيضها السنوية المحددة مع قائمة المنتوجات (جداول التخفيضات)، وعينات للشهادات ونموذج أصلي مطبوع للأختام المستخدمة في جماركها وإنهاء التدابير الداخلية التشريعية منها والإدارية.

12- ووفقاً لما سبق، تحتاج لجنة المفاوضات التجارية إلى الانعقاد في أقرب وقت ممكن في سنة 2013 وذلك بمجرد الحصول على العدد اللازم للتصديقات وقوائم التخفيضات.

ب- المشاورات مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية

13- ووفقاً للجهود الجارية لمواءمة تنفيذ أنظمة المنظمة الخاصة بالتعريفات الجمركية مع تلك الخاصة بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ذات العضوية المشتركة مع المنظمة، أرسلت الأمانة العامة اتصالات مع المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس). وفي هذا السياق وجه الأمين العام يوم 2 فبراير 2013 خطاباً إلى الأمين العام لإيكاس وأرفقه بإحاطة حول نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي مقترحاً إنشاء آلية مشتركة لمناقشة هذا النظام وباقي القضايا الاقتصادية ذات الصلة. كما واصلت الأمانة العامة مشاوراتها مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا حول نفس الموضوع. وشدد الأمين العام للمنظمة ورئيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا خلال اجتماع عُقد في مقر الأمانة العامة في جدة يوم 13 يناير 2013 على أهمية انضمام بلدان الاتحاد إلى نظام الأفضليات التجارية، فيما أكد رئيس لجنة الاتحاد على ضرورة إجراء تقييم لأثر نظام الأفضليات التجارية على بلدان الاتحاد قبل انضمامها إلى هذا النظام.

اجتماع فريق الخبراء حول التعاون الاقتصادي الإقليمي البيئي:

14- عقد البنك الإسلامي للتنمية في مقره يومي 15 و 26 سبتمبر 2012 الاجتماع الأول للخبراء حول التعاون الاقتصادي الإقليمي البيئي: تسخير قدرات التجارة الإقليمية البينية من خلال تعزيز التعاون العبر إقليمي. ويهدف هذا الاجتماع إلى زيادة التعاون مع التجمعات التجارية دون الإقليمية من أجل الدفع بتطبيق البرنامج التنفيذي. وحضر الاجتماع، بالإضافة إلى مؤسسات المنظمة ذات الصلة، ممثلون عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التعاون الاقتصادي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها (كومسيا) وجامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي.

15- وخلص الاجتماع إلى عدد من الأفكار والتوصيات منها: (1) تشكيل فريق عمل لتحديد قطاعات ومواضيع التعاون ذات الأولوية وتقاسم المعلومات بين الأطراف، (2) تشجيع وتعزيز التعاون بين المناطق في مجال تجارة الخدمات وتسهيل تقاسم المعرفة وأفضل الممارسات في هذا المجال على الصعيد عبر الإقليمي، (3) تسهيل تعاون القطاع الخاص عبر المناطق لتعزيز التجارة والاستثمار ودعم مشاركة القطاع الخاص في معارض الأعمال والمعارض التجارية، (4) تشجيع تقاسم المعرفة ونقل التكنولوجيا بين المناطق لتسخير إمكانات التجارة عبر الإقليمية، (5) تشجيع استخدام البحوث لمعالجة المشاكل المشتركة ووضع برامج فعالة لتعزيز التجارة، (6) توسيع استخدام أساليب وآليات تسهيل التجارة مثل الشبائيك الموحدة وتبادل البيانات إلكترونياً وتحديث نظام التخليص الجمركي. وطلب الاجتماع من البنك الإسلامي للتنمية من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية إعطاء الأولوية للمشاريع التي من شأنها تعزيز التجارة الإقليمية البينية في إطار المنظمة، وأوصى ببذل الجهود لحشد الموارد المشتركة عبر المناطق في مجال تنمية التجارة، ولاسيما المبادرات الإقليمية لمساعدة التجارة.

(ج) مبادرة الشبائك الواحد لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي

16- عُقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي رفيع المستوى حول تيسير التجارة ومبادرات الشباك الواحد لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بشراكة بين حكومة المملكة المغربية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدار البيضاء، وذلك يومي 25 و 26 فبراير 2013. وعرف المنتدى مشاركة فعالة من ممثلين عن 25 دولة من الدول الأعضاء وعدد من المنظمات الدولية ذات الصلة مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وجامعة الدول العربية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا والتحالف العالمي للوجيستية الفعالة والاتحاد الدولي للنقل عبر الطرق والتحالف الإفريقي للتجارة الإلكترونية. وألقى المشاركون عروضاً حول أفضل الممارسات في مجال طرائق الشباك الواحد. كما استعرض المنتدى سبل ووسائل تنفيذ مبادرة الشباك الواحد في الدول الأعضاء في المنظمة.

17- اتفق المنتدى على تشكيل فرقة عمل في إطار الفريق الاستشاري لتعزيز الإسلامية البنينة، وذلك بدراسة إمكانية تنفيذ ومتابعة مبادرة الشباك الواحد في الدول الأعضاء للمنظمة، وعيّن المركز الإسلامية لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة منسقين ضمن فرقة العمل، بمشاركة كل من الأمانة العامة ولجنة الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية والشركاء الدوليين مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. وستعلن فرقة العمل على صياغة خارطة الطريق والشروط المرجعية لتنفيذ هذه المبادرة. وتشمل توصية المنتدى اقتراح أن يبدأ تنفيذ المشروع بالدول الأعضاء التي وقعت وصادقت على نظام الأفضليات التجارية، وإنشاء شباك واحد لمنظمة التعاون الإسلامي على أساس دون إقليمي كخطوة أولى نحو تنفيذ أوسع للمشروع.

ج) المعايير والمقاييس

18- نجح معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية منذ إنشائه في أغسطس 2010 بشكل كبير في إتمام عمله الهيكلي وتقديم صفحة موقعه التفاعلي على الإنترنت. وقد ارتفع

عدد أعضاء المعهد بصورة كبيرة من عشرة أعضاء سنة 2010 إلى 23 عضوا سنة 2013. وبعد اعتماد الوثائق الثلاث التي أعدها فريق منظمة التعاون الإسلامي للخبراء المعنيين بتوحيد معايير الحلال، أنشأ المعهد سبع لجان فنية ضمن إدارة توحيد المعايير، بما فيها لجنة معنية بقضايا الأغذية الحلال. وتعنى اللجان الأخرى بمسائل مواد التجميل الحلال وقضايا مواقع الخدمات، والطاقت المتجددة والسياحة والخدمات ذات الصلة، والعمليات الزراعية، والنقل. كما أنشأ المعهد لجنة مستقلة للاعتماد تابعة له.

- 19- تم عقد منتدى معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية بنجاح في أنتاليا بتركيا من 6 إلى 9 نوفمبر 2012. وشكل المنتدى منبرا مناسبا للجمع بين الفاعلين الوطنيين والدوليين في مجال توحيد المعايير والاعتماد والمقاييس من داخل البلدان الإسلامية ومن خارجها، وذلك لتشجيع التجارب وتقاسم المعرفة. وشارك في المنتدى أكثر من 160 مندوبا من 35 بلدا ومن عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها مؤسسات المنظمة ذات الصلة، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) واللجنة الدولية الكهربائية الفنية (IEC) واللجنة الأوروبية لتوحيد المقاييس الكهربائية والفنية (CENELEC) والمحفل الدولي للاعتماد والتعاون الدولي في مجال الاعتمادات المختبرية (ILAC).
- 20- كما عقد الاجتماع السادس لمجلس مدراء معهد المعايير والمقاييس والاجتماع الرابع للجمعية العامة في إسطنبول بالجمهورية التركية من 15 إلى 17 أبريل 2013، والذان اعتمد سلم التقييم والمساهمات الإلزامية السنوية لأعضاء المعهد في ميزانيته.

ثالثاً: الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

- أ (المؤتمر الإسلامي السابع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية:
- 21- أكدت حكومة جمهورية السنغال عقد المؤتمر الإسلامي الوزاري السابع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية في دكار من 14 إلى 16 نوفمبر 2013. ولهذا الغرض أبلغت الأمانة العامة جميع الدول الأعضاء بهذا التاريخ وطلبت منها تقديم اقتراحاتها وإبداء ملاحظاتها حول مشروع جدول أعمال المؤتمر. وينتظر أن يتدارس المؤتمر تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة وخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بالقطن وكذا آخر المستجدات فيما يخص مؤسسة منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي في كازاخستان واتحاد منظمة التعاون الإسلامي للصناعات الزراعية، من بين مواضيع أخرى.

ب) إنشاء مؤسسة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي في كازاخستان:

- 22- فيما يتعلق بإنشاء مؤسسة منظمة التعاون للأمن الغذائي في كازاخستان أقر مجلس وزراء الخارجية في دورته التاسعة والثلاثين التي عقدت في جيبوتي من 15 إلى 17 نوفمبر 2012 إنشاء المؤسسة المقترحة في أستانة بجمهورية كازاخستان، وطلبت من الأمين العام للمنظمة لهذا الغرض عقد اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين بالتشاور مع الدول الأعضاء لاستكمال الوثيقة التأسيسية للمؤسسة. وفي نفس السياق أقرت القمة الإسلامية الثانية عشرة التي عقدت في القاهرة بجمهورية مصر العربية من 2 إلى 7 فبراير 2013 قرار الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية بإنشاء مؤسسة منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي في كازاخستان ودعت إلى الإسراع بعقد اجتماع الخبراء المذكور.
- 23- وعملاً بهذه القرارات تعمل المنظمة على استكمال الترتيبات اللازمة بالتعاون مع حكومة جمهورية كازاخستان لعقد الاجتماع المذكور في أستانا بكازاخستان في من 11 إلى 13 يونيو 2013. وقد انتهت الأمانة العامة من تجميع آراء الدول الأعضاء حول مشروع الوثيقة المذكورة والتي ستكون بمثابة ورقة عمل لاجتماع الخبراء. قد تم تعميم المشروع الجديد للوثيقة التأسيسية الخاصة بالمؤسسة المقترحة وتاريخ اجتماع فريق الخبراء على جميع الدول الأعضاء.

ج) خطة عمل منظمة عمل منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بالقطن

- 24- ووفقاً للقرارات التي اعتمدها لجنة الكومسيك في دورتها الثامنة والعشرين، نفذت الأمانة العامة ومؤسساتها المعنية عدداً من الأنشطة في مجالات تشجيع التجارة وبناء القدرات وتعزيز دور مراكز الامتياز الخاصة بالقطن وتمويل المشاريع.
- 25- وتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بالقطن (2007-2016)، وجهت الأمانة العامة مراسلة إلى مراكز الامتياز وإلى مؤسسات المنظمة ذات الصلة تحدد فيها مختلف التدابير التي ينبغي اتخاذها سنة 2013. وتشمل هذه التدابير تحديث الأهداف ذات الصلة للخطة فيما يتعلق بإنشاء بنك لجينات القطن وبنك للمعلومات الخاصة بالقطن وذلك لتسهيل الوصول إلى المعلومات والإحصائيات، ووضع نظام للتبادل خاص بتسويق القطن.
- 26- وانسجاماً مع الرغبة في زيادة قدرة مراكز الامتياز المحددة تقدم معهد البحوث الزراعية السنغالي/ شركة التطوير والنسيج (SODEFITEX)، مركز امتياز السنغال، بمشروع لبناء

القدرات وتحسين فعالية الإنتاج على المستوى الإقليمي. ويهدف المشروع إلى تحسين إنتاجية زراعة القطن بالنسبة لحوالي 80 ألف شركة صغيرة في السنغال لمحاربة الفقر في أوساط سكان الأرياف. وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي 190.150 يورو. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك فقد حولت الأمانة العامة المشروع إلى المانحين الوطنيين والدوليين في دول المنظمة، لكنها لم تتوصل حتى الآن بأي رد إيجابي من أي منهم. لهذا لا بد من تجديد الطلب لتمويل هذا المشروع.

27- راجعت اللجنة التوجيهية المعنية بخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن في اجتماعها السادس المنعقد في 3 إبريل 2013 في أنقرة، تركيا، راجعت الخطة المذكورة أعلاه للعام 2013، ووافقت على تنظيم اجتماع في يونيو 2013 بمشاركة مراكز التميز للقطن ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية لمناقشة المجالات ذات الأولوية السالفة الذكر. علاوة على ذلك، رحب اجتماع اللجنة التوجيهية السادس باستعداد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتوفير الدعم التقني لمالكي المشاريع لاستكمال الوثائق اللازمة المتعلقة بالمشروعات التي تمت الموافقة عليها بالفعل، وعددها 27 مشروعاً، ضمن إطار خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن.

28- من ناحيته قام مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، في إطار برامجه المعنية ببناء القدرات، بتنظيم خمسة برامج تدريبية عن علم الزراعة وتكنولوجيا ألياف القطن في عدد من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وهي تحديداً أوغندا وموزمبيق وتوغو ومالي منذ أكتوبر 2012.

(د) إنشاء اتحاد منظمة التعاون الإسلامي للصناعات الغذائية الزراعية

29- إضافة إلى التقارير السابقة حول هذا الموضوع، تلقت الأمانة العامة تقارير من الدول الأعضاء بشأن مسودة النظام الأساسي للاتحاد المقترحة، كما قدمت مجدداً مسودة النظام الأساسي للدول الأعضاء لتوجيه المناقشات أثناء اجتماع الشركاء الأول للرابطة المقترحة المزمع عقده في مسقط بسلطنة عمان في 14 مايو 2013، على هامش معرض الصناعات الزراعية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المزمع عقد من 13 إلى 16 مايو 2013 في مسقط بسلطنة عمان.

30- من المنتظر أن يجتذب الاجتماع مسؤولين حكوميين على مستوى الخبراء ورؤساء شركات خاصة تعمل في مجال صناعات الأغذية الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى شركاء المنظمة العاملين في هذا المجال. تشمل الأهداف الرئيسية للرابطة كما أوضحته مسودة النظام الأساسي المساهمة في زيادة إيرادات صادرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال العمليات الصناعية ذات القيمة المضافة، وتيسير التجارة البينية الإسلامية في مجال الأغذية المصنعة، ومساعدة منتجي الأغذية الزراعية الصغار والمتوسطين لاخترق الأسواق الدولية، وبناء روابط قوية مع المؤسسات الداعمة للأغذية الزراعية، مثل البنوك ومؤسسات البحوث والتدريب المهني، ووكالات التوحيد القياسي، وجمعيات المزارعين.

هـ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال إنتاج القمح:

31- وعملاً بقرارات التي تبنتها الدورة الثامنة والعشرين للكمسيك، حضرت وفود 11 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي ورشة العمل السالفة الذكر، والتي نظمتها وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية في جمهورية تركيا بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك في إزمير بتركيا يومي 15 و16 يناير 2013. وقد هدفت ورشة العمل إلى استعراض الموقف الحالي لإنتاج القمح، واستكشاف السبل والسائل الممكنة لتحسين التعاون البيئي الإسلامي في هذا المجال.

32- خلص المؤتمر إلى عدة توصيات أبرزت أهمية تحسين القدرة المؤسسية والبشرية في عدد من الدول لزيادة إنتاج القمح، ودور الاستثمارات في تحسين إنتاج القمح من خلال وضع سياسات سليمة لتشجيع الاستثمارات وتطوير برامج ومشروعات استثمارية مشتركة في هذا المجال، ضمن أمور أخرى. وقد قامت الأمانة العامة بتعميم مخرجات ورشة العمل على كافة الدول الأعضاء في المنظمة وطلبت منها الإحاطة علماً بتوصياته على النحو الواجب.

و) تدريب خبراء الإرشاد الزراعي

33- تماشياً مع القرارات ذات الصلة بشأن تطوير القدرة التقنية للقطاع الزراعي، توسّطت الأمانة العامة لدى البنك الإسلامي للتنمية الذي قام بتوفير التمويل الملائم لتنظيم ورشة عمل تدريبية لخبراء الإرشاد الزراعي بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي

هذا الصدد، أنهى مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ترتيبات تنظيم البرنامج التدريبي المذكور للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إزمير بتركيا، خلال الفترة من 21 - 24 مايو 2013. تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج التدريبي في تعريف خبراء الإرشاد الزراعي بأساليب وممارسات جديدة، وتحديد الاحتياجات والقدرات، وكذلك تحسين التعاون البيئي الإسلامي في مجال الزراعة.

رابعاً: التعاون في قطاع النقل

مشروع منظمة التعاون الإسلامي للسكك الحديدية بين داكار وبورتسودان

34- في إطار المشاورات بين منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي حول تنفيذ مشروع

السكك الحديدية بين داكار وبورتسودان، شارك البنك الإسلامي للتنمية في ورشة عمل التصديق على التقرير النهائي عن دراسات الجدوى الأولية عن الأجزاء غير المكتملة في مشروع الاتحاد الأوروبي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) لممر داكار-جيبوتي، والذي انعقد في جيبوتي يومي 18 و19 ديسمبر 2012. وقد أخذت ورشة العمل علماً بالانتهاء من تقارير دراسات الجدوى الأولية لمشروع الممر السالف الذكر، وأقرت بالحاجة للانتقال سريعاً لمراحل التنفيذ التالية. كما حثت ورشة العمل البلدان المشاركة على تضمين الروابط المفقودة في برامجها التنموية المحلية.

35- وفي ضوء ما سبق، قام كافة الشركاء، بما فيهم البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الإفريقي والنيباد، بوضع جدول زمني لتطوير المقاطع المختلفة لمشروع السكك الحديدية على النحو التالي:

- إعداد مشروعات قابلة للتمويل بحلول أكتوبر 2013

- تقديم مقترحات المشروعات لممولين محتملين بحلول يونيو 2014

- تنظيم مؤتمر للشركاء خلال النصف الثاني من 2014

36- يتم توعية الدول الأعضاء في هذا الصدد بالحاجة إلى إطلاق برامج محلية تتماشى مع الجدول الزمني.

37- وفي تطور آخر مُتصل، توصلت الأمانة العامة لتفاهم مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون

فيما بين بلدان الجنوب حول تقديم الدعم التقني والمشورة اللازمة من خلال النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا لأصحاب المشاريع المحتاجين لهذا الدعم في الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي، أثناء مرحلة تنفيذ مشروع السكك الحديدية بين داكار وبورتسودان. سيتخذ هذا الدعم شكل مساعدة للدول الأعضاء في المنظمة لصياغة المشاريع الخاصة بإنجاز مقاطعها بما يتسق مع مشروع ممر النقل المقترح. ومن شأن إجراء كهذا أن يسهل تدبير التمويل اللازم من الشركاء التقليديين لمنظمة التعاون الإسلامي.

خامساً: تطوير قطاع السياحة

(أ) **المشروع الإقليمي حول التنمية المستدامة للسياحة في الشبكة العابرة للحدود للمنتزهات والمناطق المحمية في غرب إفريقيا**

- 38- في مسعى للانتقال لمرحلة تنفيذ المشروع، ناشدت الأمانة العامة تكراراً الدول الأعضاء المشاركة تقديم تفاصيل عن المقاطع الخاصة بها من المشروع لتيسير تدبير التمويل من أجل تنفيذ هذه المشاريع. وقد تم تشجيع الدول الأعضاء في المقام الأول على تقديم مشاريع بعد إعادة صياغتها على وجه السرعة، وتقديم تقرير عن تنفيذ التوصيات الأخرى الصادرة عن مؤتمرات المانحين السابقة، ومن بينها ما يلي:
- ضرورة أن تعطي الدول الأعضاء المشاركة أولوية للمشروع في خططها التنموية، والنص على تخصيص موارد ذاتية لإطلاق الأنشطة المحددة على أراضيها.
 - التوصية الخاصة بأن تقوم الدول الأعضاء المشاركة ببناء قدرات نقاط الاتصال الوطنية من أجل تنفيذ هذا المشروع
 - ضرورة أن تستكشف الدول الأعضاء المشاركة طرقاً ووسائل لإشراك القطاع الخاص بنحو أكبر في إدارة المنتزهات والمناطق المحمية.

- 39- وفي ضوء التزام مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مؤخراً بإمكانية مساعدة مالكي المشاريع بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إعادة صياغة مشاريعهم، فإن الأمانة العامة ترجع في شأن المضي قدماً باتجاه التنفيذ السريع للمشروع إلى الدول الأعضاء المشاركة ومنظمة التجارة العالمية كشريك أممي.

(ب) **الاجتماع الأول لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك**

40- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الأول لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك المنعقد في إزمير بتركيا يومي 7 و 8 ديسمبر 2012. وقد نجح المؤتمر في التطرق إلى السياسات والاستراتيجيات والأدوات التي تُقوض السياحة المستدامة والقائمة على المجتمع المحلي في العالم وفي إقليم منظمة التعاون الإسلامي. وقد تحقق ذلك من خلال تقديم أوراق متخصصة من جانب كل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، ومن خلال تقديم مشاريع نموذجية في هذا المجال من جانب دول أعضاء مثل تركيا وماليزيا. كما تم التركيز على تخطيط جولات وتطوير برامج تسويق مشتركة فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة.

41- وبينما نجح الاجتماع في توفير منصة لمؤسسات القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بغرض تبادل الأفكار والخبرات، فقد شارك عدد قليل فقط من الدول الأعضاء بسبب المهلة القصيرة التي منحها المنظمون. وفي هذا الصدد، اضطلعت الأمانة العامة بتجميع ومشاركة قاعدة بياناتها الخاصة بإنجازات القطاع الخاص فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة، بغرض تيسير مشاركة أكثر شمولاً في مثل هذه الأنشطة.

ج- المؤتمر الثالث للسياحة الصحية في البلدان الإسلامية

42- شاركت الأمانة العامة في المؤتمر الثالث للسياحة الصحية في البلدان الإسلامية الذي عقد في مشهد بالجمهورية الإسلامية الإيرانية يومي 18 - 19 ديسمبر 2012. وأبرز الاجتماع القدرات الهائلة التي تزخر بها الدول الأعضاء في المنظمة في مجال السياحة الصحية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام فيما بين هذه البلدان.

43- ومن بين قرارات الاجتماع إنشاء لجنة للخبراء مفتوحة العضوية تتألف من الدول الأعضاء للمنظمة لاستكشاف إمكانيات إنشاء نظام للاعتماد في إطار منظمة التعاون الإسلامي مع الأخذ في الاعتبار الأنظمة الوطنية للاعتماد، وذلك لتسهيل هذا الفرع الهام من فروع قطاع الخدمات. كما دعا الاجتماع شركات التأمين والسلطات إلى بلورة وسائل وطرق للتعاون في توفير خدمات التأمين الطبي المشترك لتحفيز السياحة الصحية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

د- المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة المقبل

- 44- إثر التوصل بمراسلة للحكومة السودانية تفيد فيها بسحب عرضها السابق لاستضافة المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة، طلبت المنظمة من الدول الأعضاء التقدم لاستضافة هذه الدورة. ونتيجة لذلك تقرر عقد الدورة المقبلة للمؤتمر في بنجول في جامبيا في الربع الأخير من سنة 2013.
- 45- وسيضمن جدول أعمال الدورة بنوداً من بينها مناقشة تقرير الاجتماع الثالث للجنة التنسيق لتنفيذ إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء، وآلية ومعايير اختيار مدينة منظمة التعاون الإسلامي السياحية ومقترح الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن إنشاء مركز تراث للبلدان الإسلامية.

سادساً: التنسيق في القطاعين الإعلامي والإحصائي

أ- تشجيع المالية الاجتماعية

- 46- تواصل الأمانة العامة العمل مع مؤسساتها ومع شركاء آخرين لصياغة طرق وسبل تعميم التعاون بين الدول الأعضاء في القطاع المالي. وفي هذا الصدد، تعمل الأمانة العامة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحث والتدريب على استكشاف سبل اقتسام أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء بغية تعزيز المالية الاجتماعية التقليدية ولاسيما مؤسستي الزكاة والوقف لجعلها جزءاً من الإطار العام لإصلاحات القطاع المالي في الدول الأعضاء.
- 47- وتأتي الخطوات الحالية في التعامل مع جامعة الملك عبد العزيز في جدة، وهي مؤسسة انخرطت عن قرب في تنظيم المؤتمرات الدولية الثماني الأخيرة حول الاقتصاد والمالية الإسلامية، في إطار جهود تكثيف الاتصالات مع الأطراف الوطنية المهمة ومع المؤسسات ذات الصلة لتنفيذ إطار التعاون المذكور. ومن المزمع عقد الدورة التاسعة للمؤتمر الدولي حول الاقتصاد والمالية الإسلامية من 9 - 11 سبتمبر 2013 في اسطنبول، تركيا، تحت شعار "النمو والعدالة والاستقرار من المنظور الإسلامي"، وهي الدورة التي تعد الجامعة من بين منظميها إلى جانب كل من البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة.
- 48- وفي نفس السياق، تواصل الأمانة العامة متابعة نتائج اجتماعات البنوك المركزية وسلطات النقد في الدول الأعضاء في المنظمة والتي ستعقد دورتها لعامي 2013 و2014 في

المملكة العربية السعودية وجمهورية اندونيسيا على التوالي. كما تعمل على إبراز نشاطات منتدى منظمة التعاون الإسلامي للأسواق المالية في إطار تغطيتها لفعاليات المنظمة، ومواصلة تشجيع السلطات ذات الصلة في الدول الأعضاء للمشاركة في مختلف برامج بناء القدرات التي ينظمها مركز أنقرة في هذا المجال.

ب- الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

49- سيعقد مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في أنقرة خلال الفترة من 10 - 12 أبريل 2013. وستتولى الدورة استعراض تقارير فرق العمل الثلاثة حول: (1) قائمة المؤشرات الخاصة ببلدان المنظمة، (2) وثيقة الرؤية الإستراتيجية للجنة الإحصائية، (3) الشروط المرجعية لاعتماد الإحصائيين؛ وكذا تقارير لجان الخبراء الفنيين الخمس حول: (1) إحصائيات المصرفية والمالية الإسلامية، (2) خطة العمل التنفيذية للرؤية الإستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي، (3) التفاصيل الإجرائية لبرنامج اعتماد مسؤولي الإحصاء في الدول الأعضاء في المنظمة، (4) قضايا النوع، (5) تجارب وممارسات الدول الأعضاء في إحصاء السكان. كما ستناقش الدورة القضايا المتصلة بوضع نظام شامل للإحصائيات الخاصة بالعمل ومؤشر إنتاجية العمل وكذا بناء قدرات المؤسسات ذات الصلة في البلدان الإسلامية.

سابعاً: دور القطاع الخاص

50- يُظهر إنشاء شبكة منظمة التعاون الإسلامي لمراكز احتضان الشركات والتكنولوجيا، وبناء قاعدة بيانات المستثمرين الملائكيين في مجال الأعمال الجهود المبذولة لإشراك القطاع الخاص بشكل واسع في نشاطات المنظمة. وتهدف هذه الآليات إلى تشجيع مزولة الأعمال لاسيما بين الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة، وبالتالي معالجة مشاكل البطالة المتنامية فيها.

51- ومن بين البرامج الأخرى التي تشترك القطاع الخاص اتحاد منظمة التعاون الإسلامي للصناعات الزراعية الغذائية المقترح إنشاؤه، والذي يرمي إلى توحيد جهود أصحاب المصلحة في القطاعين الخاص والعام لتشجيع الصناعات الزراعية في إطار نهج يقوم على سلسلة القيمة في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي. ومن المزمع عقد هذا

الاجتماع في مسقط في سلطنة عمان من 13 إلى 16 مايو 2013 كما سبقت الإشارة إلى ذلك في هذا التقرير .

52- تسجل برامج الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، باعتبارها ممثلاً بارزاً للقطاع الخاص، حضوراً متميزاً في برامج بناء القدرات وتطوير الأعمال الحرة وإضافة القيمة والشركات الصغرى والمتوسطة. كما تعمل الغرفة بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة في مجال تشجيع المنتجات الحلال، والقضايا ذات الصلة بالأخلاق ومراقبة الجودة. وتغطي الغرفة الإسلامية قطاعات مختلفة، إلا أن التركيز النهائي للكل ينصب على تشجيع مزيد من التعاون بين بلدان المنظمة من خلال القطاع الخاص.

اجتماعات القطاع الخاص:

53- كان آخر اجتماع عقدته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة هو الدورة الرابعة عشرة لاجتماع القطاع الخاص في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة من 24 إلى 26 ابريل 2011. ومن أهم التوصيات التي صدرت عن الاجتماع عقد فعالية للتوعية بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS-OIC) لفائدة مؤسسات القطاع الخاص في الخرطوم بالسودان في تاريخ سيحدد لاحقاً.

الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر

54- أعلنت منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر في مراسلة حديثة عن إطلاقها مبادرتين مستقبلاً، ويتعلق الأمر بمذكرة تفاهم مع الاتحاد التركي لبناء السفن (GISBIR)، هدفها توسيع العلاقات بين المؤسستين؛ وتوقيع مذكرة تفاهم مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في الإسكندرية. وستعود نشاطات التعاون هذه على منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر بمنفعة جمة في مجال الدراسات البحرية والتدريب وصياغة دراسات الجدوى لبناء أنواع مختلفة من السفن.

ثامناً: البرامج الإنمائية الخاصة لمنظمة التعاون الإسلامي

أ- الشطر الثاني من البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا

55- سيصل البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا نهايته فيما تم سنة 2012. وقد بلغت اعتمادات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لهذا البرنامج ما مجموعه 5.01 مليار دولار، وهو مبلغ

يزيد بنسبة 25% عن المبلغ الأولي الذي تعهد البنك بتخصيصه. كما تم حشد مبلغ 9 مليار دولار من عدد من وكالات التنمية لمشاريع البرنامج، وتبرز الإنجازات التي تحققت في إطار تنفيذ البرنامج ضرورة وضع برنامج تكميلي للبلدان الإفريقية الأعضاء في المنظمة (SPDA-2) سنة 2013 وذلك بهدف إدامة التقدم الذي سجلته هذه البلدان في مختلف المجالات.

ب- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

56- قام صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بعدد من التدخلات الهادفة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل والتقليص من نسبة الأمية والقضاء على الأمراض المعدية والأوبئة مثل الملاريا والسل والإيدز في الدول الأعضاء. ويعمل الصندوق حالياً على صياغة إستراتيجية ثانية (2013 - 2015) وفق المحاور الرئيسية في الدول الأعضاء المتمثلة في التخفيف من حدة الفقر والبرامج الخاصة مثل تشغيل الشباب.

57- خصص صندوق التضامن الإسلامي للتنمية منذ إنشائه إلى اليوم حوالي 1.64 مليار دولار للمشاريع الـ 43 في مختلف القطاعات في ثمانين وعشرين من الدول الأعضاء. وبلغ حجم المساهمات المعلنة في الصندوق إلى غاية 15 يناير 2013 ما مجموعه 2.68 مليار دولار أعلنت عنها أربعة وأربعون دولة (1.68 مليار دولار)، والبنك الإسلامي للتنمية (1.0 مليار دولار). أما إجمالي المساهمات المحصلة إلى اليوم فبلغ 1.75 مليار دولار، وهو ما لا يمثل سوى 17.5% من الرأس مال المستهدف المقرر للصندوق الذي حدد في 10 مليار دولار.

58- وفي إطار شق السكن من برنامج التخفيف من حدة الفقر، واصل الصندوق تطوير برنامج القرى المستدامة بالتعاون مع معهد الأرض في جامعة كولومبيا ومركز أهداف التنمية للألفية في نيروبي والبنك العربي للتنمية في أفريقيا والهلال الأحمر القطري وغيرهم من الشركاء. كما تواصل الأمانة العامة من جانبها التعاون مع مختبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر لتنفيذ مختلف برامج المنظمة ومشاريعها في مجالات القضاء على الفقر والخدمات الاجتماعية، وذلك بهدف تحديد ميادين للتبادل الفني المحتمل مع الدول الأعضاء في الوقت المناسب.

59- وفي نفس السياق يشتغل الصندوق حالياً على ثلاثة مشاريع جديدة وهي التعليم الأساسي للفقراء والطاقة المتجددة للفقراء ومبادرة المقاولات الاجتماعية، إذ يعمل على وضع تصورات

هذه البرامج. كما يأمل الصندوق على إنشاء صناديق استثمارية خاصة بالفقر تحت مظلتها. وتهدف هذه الصناديق إلى تمويل عملية توفير الخدمات الأساسية للفقراء مثل التعليم الأولي والخدمات الصحية الأولية والتمويل متناهي الصغر والزراعة والتنمية وتوفير الطاقة للفقراء والإغاثة الطارئة وبناء قدرات المؤسسات.

تاسعاً: التعاون مع المنظمات الإقليمية

60- عملاً بأحكام برنامج العمل العشري ذات الصلة والتي تنص على حتمية خلق تعاون وثيق مع المنظمات دون الإقليمية، كثفت الأمانة العامة اتصالاتها مع المنظمات دون الإقليمية على النحو التالي:

أ- الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (الإيغاد)

61- بعد توقيع مذكرة التفاهم بين المنظمة والإيغاد خلال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جيبوتي، حضرت الأمانة العامة الاجتماع الأول للجمعية العامة الذي عقده الإيغاد في أديس أبابا في إثيوبيا يومي 23 و24 فبراير 2013. وشكل هذا الحدث أرضية جيدة لتقييم البلدان الأعضاء في الإيغاد وشركاء التنمية مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية ومصرف (KfW) والبنك الإفريقي للتنمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر وغيرها من أصحاب المصلحة حول برامج المنظمة ومشاريعها الجارية في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

62- وتشمل مجالات التعاون المحتمل بين المنظمة والإيغاد والتي تم تحديدها مع مواجهة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز البحث الزراعي ومحاربة زحف الرمال في الدول الأعضاء.

ب- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)

63- حضرت الأمانة العامة القمة الثانية والأربعون لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت في ياموسوكرو في كوت ديفوار يومي 27 و28 فبراير 2013. وشكل هذا الحدث فرصة جيدة للطرفين لتحديد مجالات التعاون وتسريع توقيع مذكرة التفاهم المقترحة بين المؤسستين. وترمي مذكرة التفاهم إلى زيادة الاتصالات بين

المنظمتين في المشاريع المشتركة ذات الأولوية مثل التجارة (نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والسياحة والزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي وتطوير البنية الأساسية والسياسات المالية والنقدية ومنتظر أن تكون المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا شريكاً استراتيجياً في تنفيذ برنامج منظمة التعاون الإسلامي الإقليمي لغرب أفريقيا في مجال السياحة.

(ج) وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق

64- كثفت الأمانة العامة في الآونة الأخيرة من تعاملها مع وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق في تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد الرابط بين داكار وبورتسودان. وتساهم وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق كذلك في وضع جدول زمني من أجل تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد الرابط بين داكار وبورتسودان. كما تشمل مجالات التعاون المحددة أيضاً تنمية الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء المشاركة، لاسيما:

عاشرا - التقييم والتوصيات:

التجارة البينية الإسلامية:

65- لقد بات واضحاً أن التكتلات الاقتصادية القائمة الشبه الإقليمية غير قادرة على المشاركة في نظام الأفضلية التجارية بسبب القيود الناشئة عن التزاماتها السابقة. وفي هذا الصدد، يتعين اتخاذ تدابير عاجلة لإشراك هذه الدول على نحو أكثر إيجابية. إن طلب الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بتقييم أثر الانضمام إلى نظام الأفضلية التجارية ينبغي أن يتم بالتركيز على الفوائد التي سوف تتأتى للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتسري الملاحظة أنفة الذكر أيضاً على التعاون في هذا الموضوع مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية من قبيل منظمة التعاون الاقتصادي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والرابطة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغيرها.

66- وفي ضوء هذه القيود، فإن من الأفضل أن تركز المنظمة على تعزيز التدابير غير التعريفية، فيما تجتهد لتشجيع المزيد من الدول الأعضاء على الإقبال على إطار

الامتيازات التعريفية لنظام الأفضلية التجارية. من الآن فصاعدا سيكون دعم الدول الأعضاء مطلوباً من المبادرات والمشاريع الجديدة من قبيل المساعدة من أجل التجارة و نموذج الشباك البيانات الإلكترونية، وتحديث التخليص الجمركي.

67- وهناك حاجة إلى مواصلة المشاورات الرفيعة المستوى الحالية مع الدول الأعضاء للانضمام إلى نظام الأفضلية التجارية للمنظمة بما فيها التكتلات الاقتصادية الإقليمية، لاسيما خلال لقاءات الأمين العام مع كبار صانعي السياسة. .

68- وإذ نثني على التدخلات الهائلة في مجال تمويل التجارة التي قامت بها المنظمة الدولية لتمويل التجارة، والمنظمة الدولية الإسلامية لتمويل القطاع الخاص والمنظمة الدولية الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات، إلا أنه من الواضح أن الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية تحتاج إلى معلومات أفضل عن مجموعة المشاريع والأنشطة التي تمولها هذه المؤسسات. وفي هذا الصدد، يتعين نشر قائمة توضيحية على نطاق واسع تضم المشاريع السابقة والجارية لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وتوزع على الدول الأعضاء في المنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المستخدمة ذات الصلة.

خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن:

69- حتى الآن لم تنجح الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة مختلف مراكز التميز في جانب البحث والتطوير من خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي للقطن. المشروع الذي قدمه السنغال يتوفر على المؤهلات التي يمكن بفضلها زيادة أهمية هذه المراكز في كافة مراحل تصنيع القطن. لذلك يتحتم على الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل، بما فيها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي أن تنظر في تمويل هذه المشاريع المتعلقة بالبحث والتطوير دعماً لخطة عمل المنظمة للقطن.

70- كما ينبغي التعجيل دون مزيد من التأخير بالنظر في أمر إنشاء بنك الجينات و إنشاء الشبكة الفنية بين مؤسسات البحث تحت رعاية مراكز التميز.

مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد الرابط بين داكار وبورتسودان:

71- يتعين استثمار التطور الإيجابي الحاصل في مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد الرابط بين داكار وبورتسودان كما هو واضح في الانتهاء من إعداد دراسات

الجدوى الأولية، ومن الدعم الفني المقدم من منظمة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للإسراع في تنفيذ هذا المشروع.

72- ونهيب هنا بالدول الأعضاء المشاركة إلى الرد على رسالة من الأمانة العامة بشأن الحاجة إلى تقديم الوثائق ذات الصلة بالمقطع القطري من خط السكة الحديد للمزيد من العمل فيما تجري الاستعدادات النهائية لعقد مؤتمر للمانحين بشأن هذا المشروع.

تنمية قطاع السياحة:

73- وعلى الرغم من العديد من الرسائل التذكيرية المرسلة إلى الدول الأعضاء المشاركة في المشروع الإقليمي حول التنمية المستدامة للسياحة في الشبكة العابرة للحدود للمنزهات والمناطق المحمية في غرب أفريقيا، إلا أنها لم تأت برد إيجابي على طلب إعادة تصميم مشاريعها على نحو يجعلها قابلة للتمويل من البنوك.

74- ويتعين النظر بجد في عرض منظمة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مساعدة الدول الأعضاء المشاركة في المشروع الإقليمي بشأن التنمية المستدامة للسياحة على الشبكة العابرة للحدود من المنزهات والمناطق المحمية في غرب أفريقيا لإعادة صياغة المقاطع القطرية من أجل تسهيل تعبئة الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع.

75- الدول الأعضاء مدعوة إلى انتهاز هذه الفرصة لإعادة صياغة مشاريعها من أجل تعزيز فرص التمويل من الجهات المانحة الإقليمية والدولية.

دور القطاع الخاص:

76- لقد كانت الحاجة إلى متابعة القرارات ذات الصلة حول تبادل القوى العاملة، والتعاون الفني، الباعث على الاتصالات التي أجرتها الأمانة العامة لإنشاء شبكة من حاضنات المؤسسات التجارية والتكنولوجيا و قاعدة بيانات حول المستثمرين الملائكيين ومؤسسات رأسمال المخاطر. ومازالت ردود الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية محتشمة حتى الآن.

77- وبغية تيسير انطلاق هذا المشروع، ندعو الدول الأعضاء إلى تقديم ملاحظاتها إلى الأمانة العامة دون مزيد من التأخير.

برامج التنمية الإقليمية:

- 78- في انتظار ذلك، وفيما يكون البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا اللاحق قيد الإعداد، هو فإنه لن يكون من غير المناسب النظر في تمديد القائمة سنة أو سنتين حتى يتسنى المحافظة على استمرارية الزخم والإنجازات المحمودة التي تحققت في إطار البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا. وينبغي التأكيد على توسيع محور تنمية رأس المال البشري في البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا ليشمل التدخلات الإقليمية في شكل مشاريع عبر الحدود.
- 79- أعرب معمل عبد اللطيف جميل لمحاربة الفقر عن استعداده للتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم متابعة تستند إلى دليل لمشاريع التخفيف من وطأة الفقر. ولا شك أن هذا سيعود بالنفع على منظمة التعاون الإسلامي وهي تسعى إلى تحسين التكلفة مقابل مختلف مشاريع تخفيف الفقر في إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.
- 80- وينبغي تشجيع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية على تطوير علاقات العمل والشراكة مع معمل عبد اللطيف جميل لمحاربة الفقر لتحقيق لتعاون المؤسسي المناسب لتنفيذ البرامج والمشاريع، مثل التعاون القائم مع معهد الأرض بجامعة كولومبيا.

الأمانة العامة

منظمة التعاون الإسلامي

جدة، المملكة العربية السعودية

9 أبريل 2013

الدول الأعضاء الموقعة / المصادقة على اتفاقيات نظام الأفضلية التجارية للمنظمة حتى 31 مارس 2013

الرقم التسلسلي	الدول الأعضاء	الاتفاقية الإطارية		نظام التعريف التفضيلية		قواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية للمنظمة		تقديم الوثيقة	
		التوقيع	التصديق	التوقيع	التصديق	التوقيع	التصديق	التوقيع	التصديق
	البحرين	√	√	√	√	---	---	---	√
2	بنغلاديش	√	√	√	√	√	√	√	√
3	بوركينافاسو	√	---	√	---	---	---	---	---
4	بنين	√	---	√	---	---	---	---	---
5	الكاميرون	√	√	√	√	---	---	---	---
6	تشاد	√	---	---	---	---	---	---	---
7	الاتحاد القمري	√	---	√	---	---	---	---	---
8	كويت ديفوار	√	---	√	---	---	---	---	---
9	جيبوتي	√	√	√	√	---	---	---	---
10	مصر	√	√	√	√	---	---	---	---
11	الغابون	√	√	---	---	---	---	---	---
12	غامبيا	√	√	√	√	---	---	---	---
13	غينيا	√	√	√	√	---	---	---	---
14	غينيا - بيساو	√	---	√	---	---	---	---	---
15	إندونيسيا	√	√	√	√	---	---	---	---
16	إيران	√	√	√	√	---	---	---	---
17	العراق	√	√	---	---	---	---	---	---
18	الأردن	√	√	√	√	---	---	---	---
19	الكويت	√	---	√	---	---	---	---	---
20	لبنان	√	√	---	---	---	---	---	---
21	ليبيا	√	√	---	---	---	---	---	---
22	ماليزيا	√	√	√	√	---	---	---	---
23	المالديف	√	√	---	---	---	---	---	---
24	موريتانيا	√	---	√	---	---	---	---	---
25	المغرب	√	√	√	√	---	---	---	---
26	النيجر	√	---	√	---	---	---	---	---
27	نيجيريا	√	√	√	---	---	---	---	---
28	عمان	√	√	√	√	---	---	---	---
29	باكستان	√	√	√	√	---	---	---	---
30	فلسطين	√	√	√	√	---	---	---	---
31	قطر	√	√	√	√	---	---	---	---
32	المملكة العربية السعودية	√	√	√	√	---	---	---	---
33	السنغال	√	√	---	---	---	---	---	---
34	سيراليون	√	---	√	---	---	---	---	---
35	الصومال	√	√	√	√	---	---	---	---
36	السودان	√	---	√	---	---	---	---	---
37	سورية	√	√	√	√	---	---	---	---
38	تونس	√	√	√	√	---	---	---	---
39	تركيا	√	√	√	√	---	---	---	---
40	الإمارات العربية المتحدة	√	√	√	√	---	---	---	---
41	أوغندا	√	√	---	---	---	---	---	---
12	13	30	15	33	29	40			